

رؤيت قد تبدو مخالفة لما يراه المسؤولون

احذروا التحصين ضد عتات إنفلونزا الطيور من خفقة الصراوة



ما جرى في عام ٢٠٠٦

**وما بعده.. ترتيب عليه عشرة وائمة
التحصين.. والسماح باحتكار اللقاح لصالح بعض المحتظوظين..
ما أدى إلى توطن المرض في مصر**

الصينية في مصر، وهو ما ترتب المسح الميداني الشامل لجميع أنحاء الجمهورية ومن ثم وضع رالي مستمرة حتى اليوم، وكذلك السماح باستغلال مربي الدواجن ببيع اللقاح الذي احتكر السوق بعشرة أضعاف ثمنه في السوق الخاصة التي تمثل وكيل الشركة العالمية.

في فبراير ٢٠٠٦ ومع الإقرار الرسمي بظهور فيروس إنفلونزا الطيور (H5N1) شديد الضرر في مزارع الدواجن والتربيبة المنزلية، اتخذت الجهات المعنية وقتها قراراً عشوائياً بالتحصين ضد الفيروس، وذلك قبل عمل

فضلا عن غياب سياسة التعويضات وغيرها من الأخطاء، وهو ما أدى لتوطن المرض في مصر، فمن بين ٦٢ دولة ظهر فيها المرض توطن في ست دول، ومصر هي الدولة الأفريقية الوحيدة بينها، بسبب قصور إدارة الأزمة الذي حقق فيه الجهاز المركزي للمحاسبات بعد الثورة.

واليوم بعد أن قدم على صناعة الدواجن المصرية ضيف ثقيل جديد هو فيروس إنفلونزا الطيور من عترة (H9N2) منخفضة الضراوة وقامت بعض الجهات البحثية بعزله من مزارع الدواجن في جهود فردية محمودة لتلك الجهات، نخشى أن يتكرر سيناريو ٢٠٠٦ نفسه بكل تفاصيله، خاصة بعد ظهور لقاح ضد المرض وتناوله في السوق المصرية بسعر مرتفع يبلغ ضعف سعر السوق العالمي، والمشروع في تحصين عشوائي جديد دون سياسة واضحة للسيطرة على المرض. ومكمن الخطير في حالة العترة الجديدة توطن الفيروس كما حدث في حالة الفيروس (H5N1) والفشل في السيطرة عليه، وهو ما يؤثر سلباً على الثروة الداجنة.

يتضاعف قلقنا حين نعرف أن فكرة التحصين ضد فيروس (H9N2) نفسها موضع جدل علمي كبير، وذلك لما يؤدى إليه



اختيار عترة اللقاح المؤثرة، وقد يفسر هذا فشل اللقاح المتداول في مصر في صد الإصابات الحقيقة كما أقر بعض المربين. ومن المعروف أن الفزع العالمي هو بداية انتقال إنفلونزا الطيور من إنسان آخر ما يهدد بوباء عالمي. زيادة مقاومة الفيروس للعقارات المضادة للفيروسات مثل التاميفلو وغيره، ما يعني عدم فاعالية هذه العقارات في علاج المصابين من البشر.

التحصين ضد العترة منخفضة الضراوة من خطر التحور السريع للفيروس وما يشكل من خطر على العديد من الدواجن. واحتمالات المخاطر على صحة الإنسان بسبب الاستخدام المكثف لللقاحات هو ما يدفعنا للتساؤل عن كيفية اختيار اللقاح المناسب للتحصين في مصر، فلا يكفي أن نعزل الفيروس ولكن ينبغي القيام بمسح ميداني شامل للوقوف على المجموعات المنتشرة لدينا ومن ثم

وتجدر بالذكر أن هذه الدراسة أجريت على الفيروسات الموجودة في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٠ م. البحث الثالث الذي يهمنا في هذا المجال هو البحث المنشور بعنوان: اقتراب التكوين الجيني لفيروس (H9N2) من قابلية الانتقال بالرذاد بين البشر أحد المخاوف الكبيرة

عاليًا والتي تهدد بحدوث موجة وبائية من إنفلونزا الطيور بين البشر. ومن مجمل هذه الأبحاث نخرج بعدة أسئلة نوجهها لصانعي القرار في وزارة الصحة والزراعة بمصر، وهي: هل وضعت اللجان والكواذر العلمية هذه المعلومات أمام صانع القرار ليتخذ قراره على ضوئها؟ فلو كانت الإجابة بنعم: ما هو العائد من تحسين قطاع الدواجن ضد فيروس منخفض القدرة مقابل تلك المخاطر على صحة البشر؟ ولو كانت الإجابة بلا: فمن يتحمل مسؤولية هذا التقصير؟ هل أخذنا من تجارب الدول المحطة بنا مع المرض ومنها السعودية والأردن وفلسطين المحالة؟ والتي أدى

مبرر قرار التحصين الجزئي البعض مزارع الدواجن؟ تحديدًا تحصين قطاع الدجود والأمهات والبياض وبعض مزارع التسمين، مع العلم بعدم وجود تمييز جغرافي بين هذه القطعان؟ هل درستنا الاحتمالات البديلة للتحصين؟ فلو علمنا أن الفيروس منخفض القدرة تكمن خطورته في أنه يضعف الجهاز المناعي للطائر ويزيد من قابلية الإصابة بفيروسات أخرى مثل الالتهاب الشعبي المعدي والنويوكاسل، ألم يكن الأجدى عدم تحصين القطاع ضد (H9N2) والتركيز على حمايتها ضد الأمراض التنفسية الأخرى والتي تطبق لفاحتها بالفعل في الصناعة المصرية؟

وختاماً، نرجو أن يتسع صدر السادة المسؤولين بوزارة الزراعة والصحة لهذه الرؤية المغايرة للقرارات الصادرة من قبلهم: لأن الصالح العام هو الهدف في النهاية؛ وكى لا ندخل في حلقة مفرغة من العناد كتلك التي ندخلها كل مرة ثم نندم حيث لا ينفع الندم.



الفيروس

منخفض القدرة

تكمن خطورته

فقط في إضعاف الجهاز

المناعي للطائر..

والأجدى عدم

التحصين ومعالجة

الأمراض المناعية

الأخرى

التحصين فيها إلى توطن المرض في صناعة الدواجن؟ وهل تحتمل صناعة الدواجن المصرية توطن فيروس جديد فضلاً عن فيروس (H5N1) الذي توطن بالفعل؟ وما